

دور البرمجة المالية في تحقيق فعالية إدارة السياسات الاقتصادية الكلية من خلال نموذج صندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري-

الدكتور: عبد الطيف بلغرسة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة باجي مختار - عنابة - الجزائر

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع البرمجة المالية بالدراسة والتحليل، وآثارها في تفعيل إدارة السياسات الاقتصادية الكلية، كإشكالية مطروحة، وهذا من خلال التعرض إلى نموذج البرمجة المالية المعد من طرف صندوق النقد الدولي، كما تعرض ذات الورقة الآراء المدافعة عن البرمجة المالية والأخرى المعارضة لها، فضلا عن كشف مدى ملائمتها لحالة الاقتصاد منخفض الدخل، مع إشارة خاصة لحالة الاقتصاد الجزائري .

Abstract:

This article attempts, in basic, to prove that the role of financial programming is very important in order to improve the efficiency of macroeconomics policies management, specially in developing countries, like Algeria, whose went to make successfully macro economic reforms, and whose are ace structural crises in macroeconomics policies management.

مقدمة:

يشهد موضوع الإدارة الفعالة للسياسات الاقتصادية الكلية، سجلا كبيرا، وجدال كثير، حول أنجع الأدوات وأفضل الإجراءات وأحسن الطرق الواجب اعتمادها وتطبيقها من طرف الحكومات للوصول إلى إدارة فعالة لسياساتها الاقتصادية الكلية.

وإذا كان الهدف الأعظم لأي سياسة اقتصادية كلية - حيث نعني بالسياسة الاقتصادية هنا، الإستراتيجية التي تقررها الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية(1)- هو الوصول إلى الاستقرار الاقتصادية، تحقيقا للتنمية الاقتصادية ذات الطابع المستدام، فإن الأدوات الواجب اعتمادها للوصول إلى تفعيل إدارة هذه السياسات الاقتصادية الكلية، يجب أن تكون في مستوى الهدف المراد تحقيقه من خلال فعاليتها في حد ذاتها، ونجاحها من حيث إجراءاتها، وأفضليتها من حيث ملائمتها لطبيعة الاقتصاد الكلي السائد، ومسايرتها للدورة الاقتصادية الكلية الحالية.

ومن ثم، طرح علماء الاقتصاد الكلي حديثا، موضوع البرمجة، سعيا منهم للوصول إلى الإدارة الفعالة والناجعة للسياسات الاقتصادية الكلية من جوانبها المالية والنقدية، وهذا من أجل مساعدة الحكومات على التحكم الجيد والتسيير المحكم لدواليب الاقتصاد الكلي، إن من الجانب النقدي أو من الجانب المالي.

وبغية الوصول إلى الهدف ذاته أي تفعيل إدارة السياسات الاقتصادية الكلية، طرح صندوق النقد الدولي - والمهتم والمتخصص في التصحيح الهيكلي للاقتصاد الكلي للحكومات التي تعاني اقتصادياها من الاختلالات الاقتصادية الهيكلية - نموذجا للبرمجة المالية، والذي يعتمد على تجارب الكثير من الدول في الموضوع ذات الصلة.

وكغيرها من النماذج الاقتصادية الكلية، تعرضت البرمجة المالية للانتقادات وطرح التساؤل حولها، عن مدى ملائمتها لطبيعة الاقتصادات ذات الدخل المنخفض، فضلا عن طرحنا للانفعال الذي مفاده: ما هو محل وموقع الاقتصاد الكلي الجزائري من موضوع البرمجة المالية؟، هذا كله وغيره مفصلا سوف نناقشه في هذه الورقة البحثية.

أولا: تعريف البرمجة المالية

يشير مصطلح البرمجة بشكل عام إلى استخدام الأسلوب الكمي في تحديد أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك لتكون متوافقة ومتناسقة ومنسجمة مع كل من الشروط الخاصة بالهيكل والأداء الاقتصادي للدولة، وذلك على المدى القصير والمتوسط -الذي يتراوح ما بين شهر إلى سبعة أشهر- وكذا مع الأهداف الاقتصادية

الكلية(2)، والمتمثلة في :

- تحقيق النمو الاقتصادي.
- تخفيض معدل البطالة.
- تخفيض معدل التضخم.
- تحقيق توازن ميزانية الدولة.
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

وكل ذلك يصب في نهاية المطاف في هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي لأن: "التقلبات التي تحدث على النشاط الاقتصادي في سياق الدورة الاقتصادية ذات أهمية كبيرة بلا أدنى شك"(3).

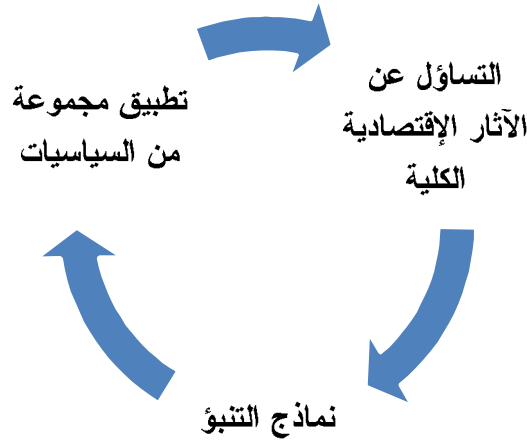
وعليه، فإن البرمجة المالية تعبر عن الإطار الكمي الخاص بتحديد الأهداف النقدية والمالية، التي تتسق مع الأهداف الاقتصادية الكلية والقيم المتوقعة للمعاملات الأساسية، مع الأخذ في الحسبان كلا من النتائج ومستوى الأسعار، وأداء القطاع الخارجي، والأوضاع المالية والنقدية .

ويعني آخر، فإن البرنامج المالي- البرمجة المالية- هو مجموعة السياسات التي يتم تصميمها لتحقيق مجموعة محددة من الأهداف الاقتصادية الكلية- محاربة الفقر وتخفيض البطالة وإنعاش الاستثمار مثلا- ، وبهذا المعنى تعتبر البرمجة المالية هي إحدى الأدوات التحليلية شائعة الاستخدام في مجال تحديد الأهداف النقدية والمالية التي تحقق أو تحافظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي كأحد المتطلبات الأساسية للنمو الاقتصادي الناجح، حيث وتؤكد البرامج المالية على أهمية دور السياسات النقدية والمالية وسياسة سعر الصرف في التحكم في الطلب المحلي وتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات وإعادة التوازن للميزانية العمومية للدولة، وتطور مستوى البورصة، والتوظيفات المرتبطة به، ذلك أن : "عدم الاستقرار في سوق التوظيفات يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار في الصناعة"(4).

ثانيا: البرمجة المالية ونموذج التنبؤ

ويمكن النظر إلى أسلوب التحليل في البرمجة على أنه تطبيق لنموذج التنبؤ بشكل عكسي، حيث تجيب نماذج التنبؤ عن التساؤل الخاص بطبيعة الآثار الاقتصادية الكلية التي تنتج عن تطبيق مجموعة من السياسات.

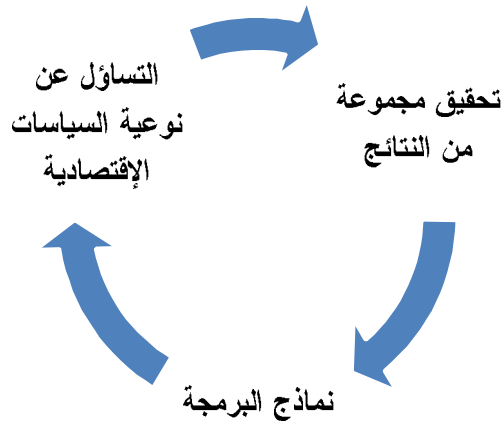
الشكل رقم (1) - دورة نماذج التنبؤ



المصدر: من تصميم الباحث

وعلى العكس من ذلك فإن نماذج البرمجة تتساءل البرمجة عن نوعية السياسات الاقتصادية المطلوبة لتحقيق مجموعة من النتائج وتتضمن هذه النتائج تحقيق الأهداف الخاصة مثل: النمو، والتضخم، والاحتياطي من النقد الأجنبي، التي تتوافق مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

الشكل رقم (2) - دورة نماذج البرمجة



المصدر: من تصميم الباحث

وهكذا تبدأ عملية البرمجة بتحديد الأهداف، ثم تشتق منها مجموعة من السياسات المناسبة لتحقيقها، مثل السياسة النقدية: "وهي من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية العامة التي تخضع لإشراف

السلطات النقدية الرامية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للحكومة بالتأثير على مجموع النقد المتداول و/أو معدل الفائدة ومن ثم الائتمان، وتسعى السلطات النقدية أي البنك المركزي ووزارة المالية إلى تحقيق أهداف محددة مثل استقرار الأسعار أو خفض البطالة أو النمو الاقتصادي حيث يتم تغيير مجموع النقد المتداول أو معدل الفائدة باستخدام أدوات نقدية تتخذ شكل عمليات التسويق المفتوحة أو الودائع أو التوجيهات" (5)، مع مراعاة تحقيق التوافق والاتساق بين الأهداف المرغوبة أو المخططة والنتائج المحققة، ويظهر ذلك في شكل مجموعة من المتطابقات المحاسبية، والتي تتضمن الحسابات الوطنية،... PIB-PNB وحسابات ميزان المدفوعات، وحسابات القطاع المالي، وقيود الموازنة العامة، وتستكمل تلك المتطابقات مجموعة من العلاقات السلوكية، كما يفترض أيضا أن تنسق قيم معاملات النموذج المختلفة مع الهياكل الاقتصادية والأهداف الاقتصادية المختارة.

ثالثا: أهداف البرمجة المالية

ويعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ عليه، من أهم الأدوار التي تقوم بها الدولة في أي نظام اقتصادي كان، من خلال وضعها للسياسات الاقتصادية الكلية والتي تضم دائما آراء حول أكثر السبل المناسبة لتوزيع الدخل، لكن عادة ما نجد أن هذه الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تحقيق النمو الاقتصادي economic growth
- تخفيض معدلات البطالة unemployment
- السيطرة على نسب التضخم inflation
- تحقيق فائض في ميزان المدفوعات balance of payments

ذلك أن الإدارة الحصيفة للاقتصاد الكلي تعتبر هي حجر الأساس لتشجيع النمو الاقتصادي الحقيقي والمستمر وعليه فانه عند وجود اختلالات اقتصادية كلية، ظرفية كانت أو هيكلية ، تظهر الحاجة الملحة إلى ضرورة تطبيق العديد من الإجراءات التصحيحية بهدف تحقيق التوازن بين الطلب على الموارد والموارد المتاحة أي التوازن الاقتصادي الكلي بين العرض الكلي والطلب الكلي في الأسواق الثلاثة سوق السلع والخدمات، سوق العامل، سوق النقود.

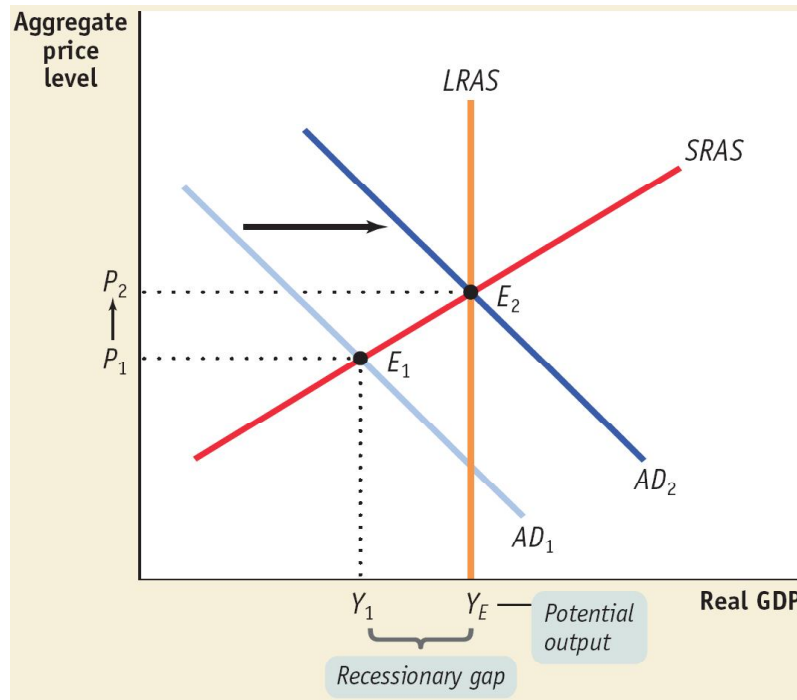
أما إذا لم تتم الإصلاحات الاقتصادية الكلية الفعالة في المراحل المبكرة من عمر الاختلالات الاقتصادية الكلية الهيكلية أو الظرفية، والتي وضع لها مجموعة من الاقتصاديين نماذج مثل نموذج Paul samuelson ونموذج Ohn hicks و نموذج Jan tiberger (6) - فان عملية التصحيح ستكون غير كفؤة ،حيث سيخاصمها النجاح ويحالفها الفشل، ومن تم فان الخاصية المميزة للبرمجة المالية هي التنبؤ المبكر للسياسات التصحيحية الرامية إلى تقويم الاغوجاج الظاهر في السياسات الاقتصادية الكلية والنتائج عن سوء التخطيط

والإعداد أو ضعف التنفيذ والانحاز أوهما معا .

رابعا : اعتبارات البرمجة المالية

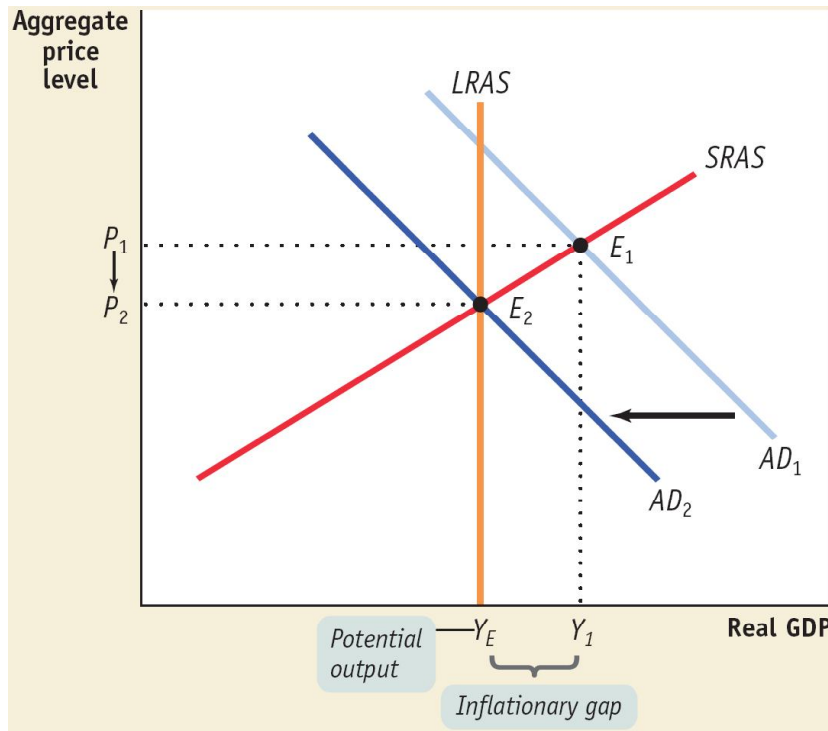
ولكي تؤدي البرمجة المالية دورها الأساسي والمتمثل في تفعيل إدارة السياسات الاقتصادية الكلية من خلال الوصول إلى اعتماد وتطبيق السياسات الاقتصادية التصحيحية الكلية، نتيجة لبروز بعض الاختلالات المؤقتة أو المستمرة فإنه كان لزاما أن تأخذ البرمجة المالية في الاعتبار آثار السياسات الاقتصادية الأخرى، وخاصة تلك التي تهدف إلى زيادة العرض الكلي مثل السياسة المالية بنوعيتها - السياسة المالية التوسعية والسياسة المالية الانكماشية-، حيث تعمل هذه السياسات على تخفيض التكاليف في كل من الناتج ومن ثم تخفيض المستوى العام للأسعار وتعزيز القدرة الشرائية للمواطن وتدعيم القيمة النقدية للعملة- والتشغيل ومنه تخفيض معدلات البطالة، خاصة منها الهيكلية **structural unemployment** والتي يقصد بها " ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي"(7)، وهذا كله خلال فترة الإصلاح، إضافة إلى ما ينتج عنها من تصحيح أية اختلالات بميزان المدفوعات ما بين الصادرات والواردات من جهة، وما بين حركتي رؤوس الأموال دخولا وخروجا، من جهة أخرى.

الشكل رقم (3): السياسة المالية التوسعية(8)



Source : Paul krugman and Robin wells : " Macroeconomics,chapter 12 ;Fiscal policy",MIT, USA, 2010.

الشكل رقم (4): السياسة المالية الانكماشية (9)



Source : Paul krugman and Robin wells : " Macroeconomics,chapter 12 ;Fiscal policy",MIT, USA, 2010.

خامسا: نموذج صندوق النقد الدولي للبرمجة المالية

يعتمد نموذج البرمجة المالية لصندوق النقد الدولي إلى حد كبير على التجارب العملية لعدد كبير من الدول، إلا أنه من المثير للدهشة قلة عدد الدراسات التي تتناول الأساس النظري، لموضوع البرمجة المالية، وكذا ندرة عدد الدراسات التطبيقية لهذا الإطار والمتمثل في البرمجة المالية كأحدى الأدوات الأساسية المستعملة في تفعيل إدارة السياسات الاقتصادية الكلية.

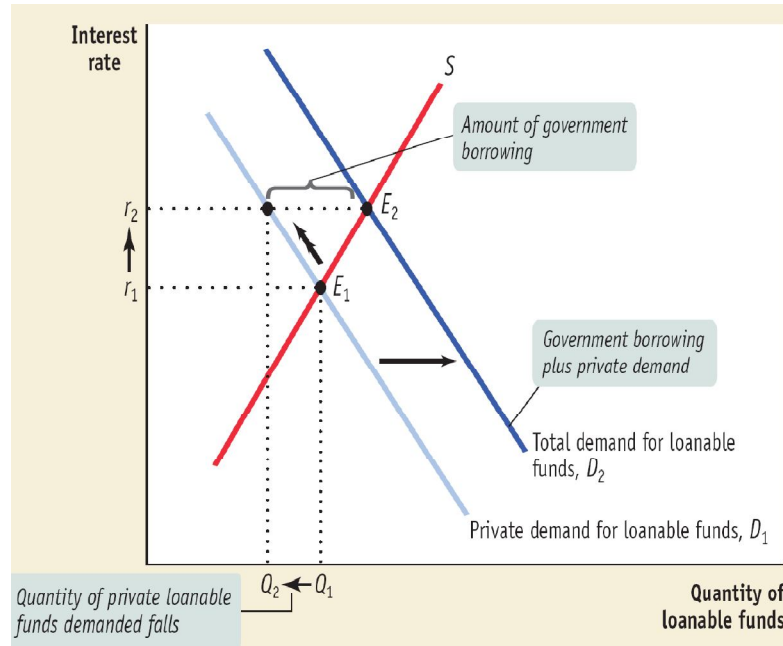
ومن أهم الأعمال التي تناولت البرمجة المالية تلك المقدمة من قبل خبراء صندوق النقد الدولي، والتي تتضمن أعمال كل من بولاك (1957)، وروبيشيك (1971) وكروكيت (1981) وجويتان (1981)، إلا أنه ومنذ أن أصدر صندوق النقد الدولي مرجعه (extensive review) للإطار التحليلي للبرمجة المالية، في سنة 1987، انحصر تداول الموضوع في عدد محدود من الأعمال (10).

ويركز النموذج الخاص بالبرمجة المالية والمعد من قبل صندوق النقد الدولي على استقرار الاقتصاد الكلي، متضمنا أي معدل نمو مستمر ومستوى أسعار متناسب مع قيمة النقود ومن ثم قدرة شرائية قوية فضلا عن مستويات متدنية لكل من التضخم والبطالة زيادة عن توازن في كل من ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، كهدف

استراتيجي محوري لكافة سياسات الاقتصاد الكلي متضمنا تحقيق كل من التوازن الداخلي والخارجي، ويتم التعبير عن التوازن الداخلي من خلال ميزانية الدولة أي من خلال عنصري الإيرادات وأنواعها المختلفة والنفقات وأصنافها المتباينة، بينما يتم التعبير عن التوازن الخارجي من خلال ميزان المدفوعات أي من خلال الصادرات والواردات، كذا من خلال ميزان رؤوس الأموال أي من خلال حركتي دخول وخروج رؤوس الأموال.

وعليه فإن البرمجة المالية تأثر في وتتأثر بالسياسات المالية والنقدية التي تنتهجها الحكومة لتحقيق بعض الأهداف الطرفية أو الوسيطة، كهدف تشجيع الادخار خدمة للاستثمار باستعمال أدوات السياسة المالية والذي هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (5): الإدخار، الإنفاق الاستثماري و السياسة الحكومية

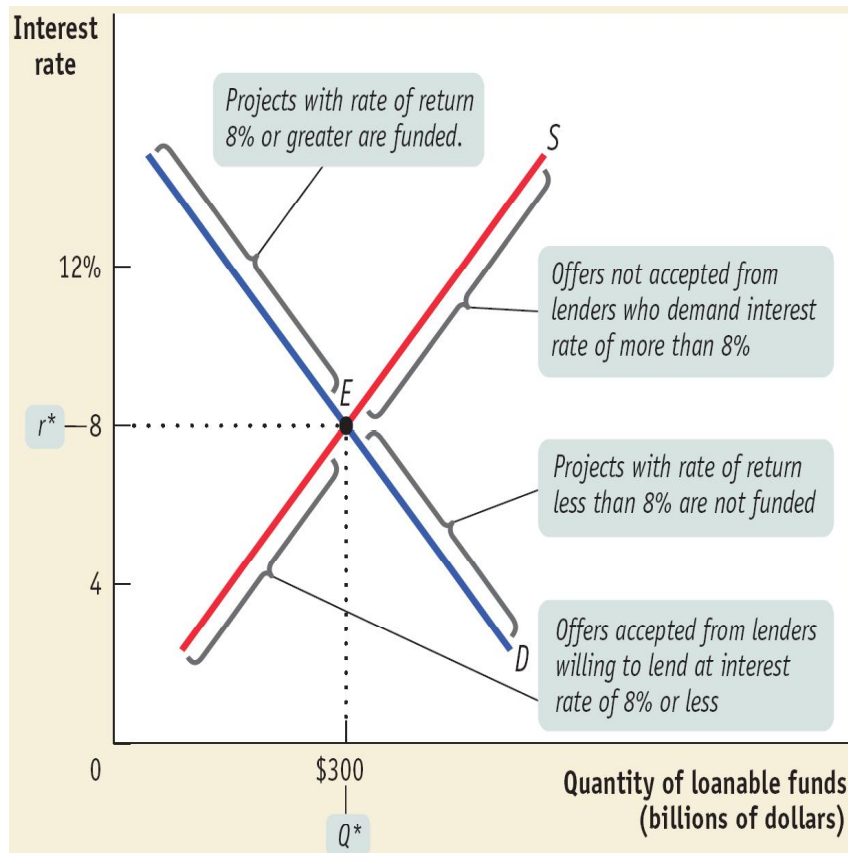


Source : Paul krugman and Robin wells : " Macroeconomics, chapter 9 ; Savings, Investment Spending, and the Financial System," MIT, USA, 2010.

ومن ثم فإن السياسات الاقتصادية الكلية وسياسة سعر الصرف يجب أن تتواءم مع كيفية تحقيق مستوى ملائم للاحتياجات الأجنبية وذلك في إطار وضع خطة عملية وقابلة للاستمرار لزيادة صافي التدفقات من رأس المال الأجنبي، ومن ناحية أخرى، فإن التوازن الداخلي على مستوى الاقتصاد الكلي يظهر في صورة زيادة الطلب الكلي الأسمي للأفراد وفق مقارنة السلوك العقلاني والرشيد للمستهلكين(11)، وتحقيق المعدل المستهدف للتضخم، والالتزام بمعدل النمو الحقيقي المتوقع خلال فترة البرنامج .

وبصرف النظر عن شكل النموذج المطبق - الذي قد يأخذ شكلا مبسطا أو أشكالا أكثر تعقيدا فإن البرمجة المالية تقدم إطارا متسقا ومتوازنا للربط بين الأهداف الاقتصادية الكلية والأدوات المتاحة، مثل سعر الفائدة و الأموال القابلة للإقراض في سوق رؤوس الأموال، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (6): التوازن في سوق الأموال القابلة للإقراض (12)



Source : Paul krugman and Robin wells : " Macroeconomics, chapter 9 ; Savings, Investment Spending, and the Financial System," MIT, USA, 2010.

سادسا: خطوات نموذج صندوق النقد الدولي للبرمجة المالية

ومن الناحية العملية فإن تصميم أي برنامج، باستخدام نموذج صندوق النقد الدولي للبرمجة المالية والمراد منه تفعيل سياسات الاقتصاد الكلي في أي دولة من دول العالم، يجب أن يشمل عددا من الخطوات (13)، تتمثل في:

1- الخطوة الأولى:

تحديد القيم المرجوة للأهداف مثل معدل التضخم واحتياطي النقد الأجنبي، فلا يجوز وضع هدف تقليل معدل التضخم مثلا وعدم إعطاء قيمة هذا التخفيض أو المعدل المراد الوصول إليه، إذ يجب تخطيط هدف يتمثل مثلا في خفض معدل التضخم إلى 3 % السنة المقبلة، أو الوصول إلى 100 مليار دولار كاحتياطي من النقد الأجنبي هذه السنة مثلا.

2- الخطوة الثانية:

تقدير القيم المتوقعة للمتغيرات التي تتحدد خارج النموذج والتي تشمل معد النموذج الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي، التدفقات الداخلة والخارجة من جانب الجهات المانحة، وأسعار أهم الصادرات.

3- الخطوة الثالثة:

اشتقاق قيم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تتحدد داخل النموذج، والتي تتحدد بالاعتماد على القيم التي تم التوصل إليها في الخطوة السابقة، وتشمل هذه المتغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأسمى، وسعر الصرف.

4- الخطوة الرابعة:

اشتقاق كل من معدل نمو عرض النقود (عادة ما يعرف بM2)، والزيادة المقابلة في الائتمان المحلي، وتحديد الحجم المستهدف للائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات غير الحكومية، ثم يعقب ذلك تحديد القدر المسموح به للتمويل المحلي لمواجهة عجز الموازنة ، كعامل توازي للبرنامج النقدي وتمثل هذه الخطوة البرنامج النقدي.

5- الخطوة الخامسة:

وفيها يتم الربط بين كل من التوقعات الخاصة بصافي التمويل الأجنبي من جهة، وصافي التمويل المحلي المستهدف، من جهة أخرى لتحديد حجم التمويل الإجمالي المتاح للتمويل عجز الموازنة، والذي بدوره يحدد الحجم التوازني المستهدف للموازنة العامة، ثم يؤخذ في الاعتبار المستوي المتوقع للإيرادات المحلية لتحديد المستوى المتاح للإنفاق الحكومي المستهدف، وتعتبر هذه الخطوة عن برنامج المالية العامة.

جدول رقم (1): خطوات نموذج صندوق النقد الدولي للبرمجة المالية

الخطوة	أعمال الخطوة
الأولى	تحديد القيم المرجوة للأهداف
الثانية	تقدير القيم المتوقعة للمتغيرات
الثالثة	اشتقاق قيم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تتحدد داخل النموذج
الرابعة	اشتقاق كل من معدل نمو عرض النقود، والزيادة المقابلة في الائتمان المحلي
الخامسة	الربط بين كل من التوقعات الخاصة بصافي التمويل الأجنبي من جهة، وصافي التمويل المحلي المستهدف

المصدر: من تصميم الباحث

وعلى الرغم من الترتيب السابق للخطوات، إلا أن البرمجة المالية لا تمر بتلك الخطوات بشكل تسلسلي دقيق، وبالتالي فإن النظر للنموذج على اعتبار أنه عملية تتم في عدد من الخطوات المتتالية يعتبر أمرا مضللا، حيث أن الواقع العملي يعكس وجود نسبة كبيرة من عدم اليقين في تقدير قيم المعلومات المستخدمة بالنموذج مما ينعكس بدوره على تحديد الأهداف المالية والنقدية.

ولذلك فإن الحكومات يجب أن تأخذ في الاعتبار الإطار التحليلي للنموذج المعد من قبل الصندوق، ثم تقوم بتحليلاتها المستقلة وفقا لظروف كل دولة على حدة قبل التفاوض مع الصندوق.

وتظهر بوضوح درجات عالية من عدم اليقين في تحديد قيم المعلومات، وخاصة في ظل وجود بيئة اقتصادية غير مستقرة، حتى في الفترات القصيرة التي لا تتعدى ثلاثة إلى ستة أشهر و من ثم فلا بد من العمل على إعادة تقييم الإطار الاقتصادي الكلي بصفة دورية في ضوء أحدث التطورات.

وباعتبار أن البرمجة المالية ليست عملية ميكانيكية، وحيث أن آثارها تكون كبيرة على الاقتصاد، فإنه يجب أن تتم عملية تحديث الافتراضات الأولية بشكل مستمر، وفي بعض الحالات يتم تعديل الافتراضات وقيم المعلومات للحصول على النتائج المرجوة للقيم المحددة سلفا مثل حجم الموازنة على سبيل المثال.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإنه يصعب تحديد العلاقة بين المتغيرات المالية والمتغيرات المطلوب تحقيقها مثل النمو والتضخم وميزان المدفوعات، والتي تختلف باختلاف الدولة المعنية والفترة الزمنية، حيث أنها تعتمد على عوامل مؤسسية وسياسية وعوامل أخرى، كما قد يزداد التحليل تعقيدا إذا ما أخذ في الاعتبار العوامل الخاصة بتوقع توقيت ظهور الآثار المترتبة على تطبيق سياسات الإصلاح.

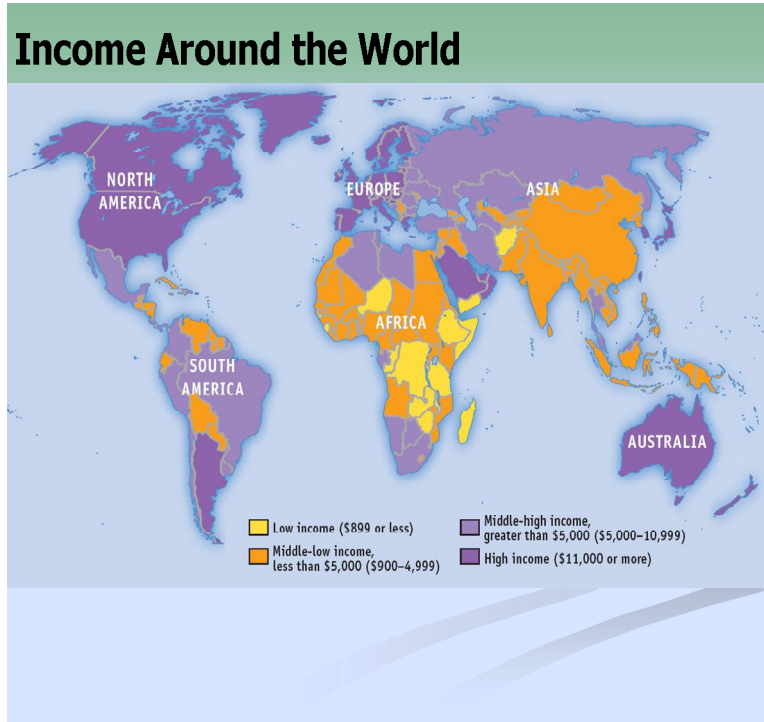
أما بالنسبة للفوائد المتوقعة من البرمجة المالية، فإنه ما أن يتم إدماج البرمجة المالية في عملية صنع القرار، فإن ذلك يمنح الجهات المسؤولة أداة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ويعتبر هذا الاستقرار شرطا حيويا لتشجيع الاستثمار، والنمو، وتحسين الخدمات العامة، وفوق كل ذلك القضاء على الفقر ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

سابعاً: البرمجة المالية والاقتصاديات ذات الدخل المنخفض:

إن التساؤل يظل قائماً حول ما إذا كانت البرمجة المالية تمثل الإطار المناسب للتطبيق على الدول ذات الدخل المنخفض، ذلك أنه بالنظر إلى الخطوات السالفة الذكر والواجب إتباعها، ونظراً إلى حالات الضعف العام والتخلف الشامل الذي تشهده الدول ذات الاقتصاد المنخفض دخله (14)، فإنه من الصعب التكهّن بنجاح نموذج البرمجة المالية المعد من طرف صندوق النقد الدولي، إذ لا تعرف المؤشرات الاقتصادية الكلية بدقة، ولا يتمتع الاقتصاد الكلي بتوازناته الكلية فضلاً عن غياب الشفافية والوضوح في رسم الأهداف الاقتصادية الكلية، كلها عوامل وغيرها تتضافر في إضفاء جو التشاؤم على مدى ملائمة تطبيق البرمجة المالية على حالة الدول ذات الاقتصادات الموصوفة بالدخل المنخفض.

وعليه، فمن خلال خريطة الدخل في العالم تبين لنا الدول ذات الدخل المرتفع والأخرى ذات الدخل المتوسط والثالثة ذات الدخل المنخفض.

خريطة رقم (1): مستويات الدخل حول العالم



Source: World Bank.

ثامنا: الانتقادات العملية للبرمجة المالية

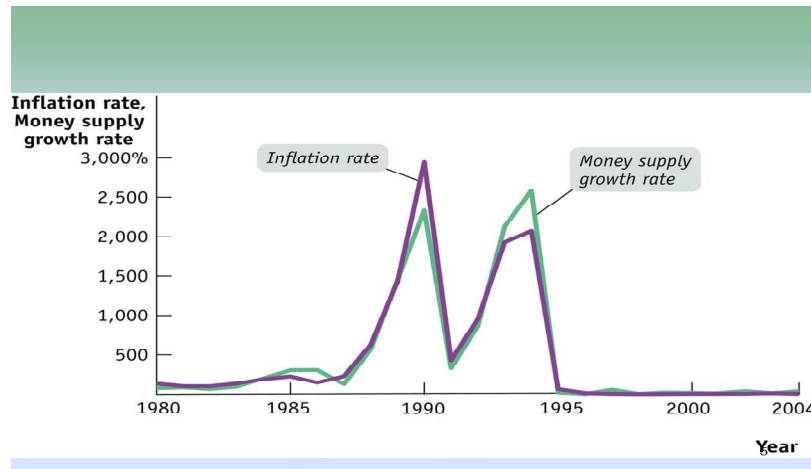
وعلى الرغم من المميزات العديدة للبرمجة المالية فإنه يوجه إليها بعض الانتقادات أهمها (15):

- 1- البرمجة المالية مبنية على أساس نموذج نقدي غير مرن، وبالتالي فهو غير مناسب لعدد من الدول، خاصة النامية منها كالجائز وكذا الدول الفقيرة ذات الدخل المنخفض.
- 2- البرمجة المالية إطار مفروض على الدول من قبل بعض الجهات الخارجية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير والمؤسسة المالية الدولية فضلا عن نوادي كبار الدائنين، ذلك: " أن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قد صارا بمنزلة المبشرين الجدد لهذه الإيديولوجية، وفي الواقع وبالنظر إلى حاجة هذه الدول إلى قروض المؤسساتيتين الدوليتين، لذا ما كان أمام هذه الدول سوى الإذعان لما تمليه هاتان المؤسساتتان" (16).
- 3- البرمجة المالية أسلوب معقد، وبالتالي فهو غير مفيد بالنسبة للدول منخفضة الدخل ذات القدرات التقنية المحدودة كذلك الشأن بالنسبة للكثير من الدول النامية ومنها الجائز.

4- البرمجة المالية تعتمد على أسلوب مجمع، لا يأخذ في الاعتبار أهم المشاكل الهيكلية الموجودة في بعض الاقتصاديات.

5- البرمجة المالية تؤدي إلى الانكماش والبطالة وانخفاض في مستوى الأجور الحقيقية لأنه أصلا نموذج نقدي يعتمد على العرض النقدي توسعا وإنكماشاً لتحريك الإقتصاد وتحقيق النمو، وبالتالي فإن هناك حاجة لنماذج أخرى تقوم على تشجيع النمو لا أن تؤدي إلى الفقر، فالبرازيل مثلاً من الدول التي طبقت البرمجة المالية فتحصلت على نتائج منها التضخم و علاقته بالمعروض النقدي .

الشكل رقم (7): نمو العرض النقدي والتضخم في البرازيل (17)



Source: International Monetary Fund.

تاسعا: الردود العلمية على منتقدي البرمجة المالية:

ومهما يكن من أمر فإن الانتقادات التي وجهت إلى البرمجة المالية كأسلوب لتفعيل الإدارة الجيدة للسياسات الاقتصادية الكلية وجدت من يرد عليها وهذا ضمن جمهور مؤيدو البرمجة المالية بما يلي (18):

1- تعتبر النسخ الأولية من نماذج البرمجة المالية نماذج نقدية، كما أن الإطار التحليلي الذي تم تطويره بواسطة صندوق النقد الدولي يعتبر تمهيدا للمنهج النقدي لميزان المدفوعات (Monetary Approach to the Balance of Payments) كما يعتمد نموذج البرمجة المالية على إطار متناسق من المتطابقات الفنية والتي تشمل متطابقات الحسابات الوطنية، وقبوض الموازنة، والمسوح النقدية، ومتطابقات ميزان المدفوعات.

2- تحتاج الحكومات إلى شكل معين من نماذج البرمجة المالية - حتى في حالة عدم وجود ضغوط خارجية - يضمن اتساق الأهداف المالية والنقدية مع الأهداف الاقتصادية الكلية للدولة المعنية.

- 3- من الأفضل البدء بنماذج بسيطة قابلة للتحويل إلى أشكال أكثر عمقا من خلال إدماج متغيرات إضافية وقد شهدت الدول ذات الدخل المنخفض استخدام نماذج متقدمة، إلا أنها لم تنجح.
- 4- تتطلب عملية الاستقرار للاقتصاد الكلي إجراءات انكماشية، في حالة وجود اختلالات محلية وخارجية في المرحلة الأولى للإصلاح، لذلك فإنه يجب قياس الأثر الانكماشى للإصلاح، مقارنة بالآثار العكسية طويلة الأجل على كل من النمو، وخلق فرص العمل ومستوى المعيشة، والتي تنتج عن الفشل في السيطرة على التضخم، وتحقيق أوضاع مستقرة وتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات.
- 5- تشير الانتقادات الهيكلية الموجهة إلى نماذج البرمجة المالية إلى عدة جوانب هامة، مثلها أن نماذج البرمجة المالية نادرا ما تأخذ في الاعتبار الآثار المتوقعة حدوثها عند رفع سعر الفائدة الممثلة في تضخم التكلفة (cost puch).

6- وبناء على الردود السابقة على الانتقادات السالفة، فإن التركيز على التدفقات المالية في هذه النماذج يعكس صورة مضللة أو غير صحيحة للآثار الحقيقية على بعض المتغيرات مثل التشغيل، والأجور الحقيقية، والإنتاج. ومن ثم فإنه يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك العديد من البرامج المالية التي تخدم أغراضا مختلفة، حيث تهدف نماذج البرمجة المالية إلى وضع إطار للاقتصاد الكلي يحافظ على الاتساق بين الأهداف النقدية وكل من معدلات النمو والتضخم المستهدفين، ويضمن أن يتوافق برنامج الموازنة مع مصادر التمويل المقدرة بالإضافة إلى استقرار ميزان المدفوعات.

عاشرا : البرمجة المالية و سياسات الاقتصاد الكلي في الجزائر

وبناء على كل ما تقدم، من خلال تعريف البرمجة المالية، وعلاقتها بنموذج صندوق النقد الدولي، فضلا عن التعرف على أهدافها المرجوة، واعتباراتها الواجب الاهتمام بها، زيادة عن تفصيل عرض نموذج البرمجة المالية المعد من طرف صندوق النقد الدولي، والتعرف على خطواته المختلفة، ومن خلال مقابلة الانتقادات الموجهة للبرمجة المالية والأدلة المساقاة للدفاع عنها من طرف مؤيديها، كذا الإجابة عن مدى ملائمة نموذج البرمجة المالية لحالات الدول ذات الاقتصادات المنخفضة دخولها، فانه من نافلة القول أن نتحدث عن البرمجة المالية ومدى تطبيقها في حالة الاقتصاد الكلي في الجزائر، وذلك لعدة اعتبارات وجملة من الأسباب وحزمة من العوامل نذكر منها:

1- أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد على بيع المحروقات ذات الأسعار غير المتحكم فيها من طرف الدولة الجزائرية ومنه لا قدرة لها على برمجة السعر المناسب لتحقيق الأهداف المرسومة والمتضمنة في البرمجة المالية.

2- نظام معلوماتي غير فعال بدرجة كافية في ما يخص معدل التضخم ووضع الميزانية ومعدل النمو ومعدل

- البطالة ونوعيته ووضع ميزان المدفوعات وسعر الصرف...، وبالتالي فإن المتغيرات التي توضع في نموذج البرمجة المالية لا تعكس الواقع الحقيقي للإقتصاد الكلي في الجزائر.
- 3- عدم تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة والتنسيق بين مستويات الأهداف القريبة الوسيطة والنهائية لتحقيق هذه الأهداف، نتيجة لتفضيل السلطات الجزائرية شراء السلم الاجتماعي- بالتوسع في العرض النقدي نتيجة للإحتياطي النقدي الذي تتوفر عليه- على حساب تحقيق التوازنات الإقتصادية الكبرى، وبالتالي عدم القدرة على تنفيذ البرمجة المالية لغياب الأهداف المراد تحقيقها.
- 4- عدم توفر سوق أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة، مما لا يساعد على التحكم الجيد والمحكم في أدوات السياسة النقدية، وبالتالي عدم المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، ومنه تنعدم فرص تطبيق البرمجة المالية.
- 5- عدم إستقلالية البنك المركزي الجزائري عن الحكومة وتوجهاتها السياسية الرامية إلى التوسع في العرض النقدي في سبيل ضمان الإستقرار السياسي، إذ البرمجة المالية هي في الأساس نموذج نقدي قل كل شيء.
- 6- نظام سعر الصرف غير حر يحدد إداريا مع عدم وجود سوق حرة للصرافة، فلا مجال للحدوث عن البرمجة المالية في هكذا حالة.
- 7- سياسة مالية غير رشيدة تعتمد على ضخامة الإنفاق الحكومي في قطاعات غير منتجة، وبالتالي طغيان اللارشادة في إدارة الإقتصاد الكلي وهو مخالف لقواعد إعداد نموذج للبرمجة المالية.
- 8- قطاع المصرفي غير مواكب للتطورات التكنولوجية الحديثة وغير منفتح على العالم يعتمد على حضانة البنك المركزي له ولا يتمتع بروح المبادرة، وعليه لا يمكنه أن يكون ضمن أساسيات نموذج البرمجة المالية.
- 9- الهوة الموجودة بين الإقتصاد الرسمي والإقتصادي غير الرسمي أو الموازي أو الأسود، نتيجة لطغيان الإدارة المركزية على دوايب الإقتصاد الكلي، وبالتالي أي محاولة لإعداد نموذج للبرمجة المالية ستكون غير واقعية ومجانبة للصواب.
- 10- البرمجة المالية وإن فاقت مزاياها سلباتها فهي مفروضة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالي في إطار شروط تقدم مساعدهما للدول المتضررة إقتصاديا، لكن لا تنطبق هذه الحالة على الجزائر التي تتمتع بوضع مالي مريح للغاية، بل بالعكس هي التي أقرضت صندوق النقد الدولي من فائض إحتياطها النقدية بالعملية الصعبة.

وبالتالي يمكن القول أن البرمجة المالية بكل نماذجها البسيطة والمعقدة هي غير ذات أولوية بالنسبة لصانعي السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر، بل ليست ضمن دائرة إهتماماتهم، ولا يعود السبب في ذلك إلى البرمجة المالية في حد ذاتها، فهي آلية من آليات إدارة السياسات الاقتصادية الكلية إدارة جيدة، بل يعود السبب إلى عدم مواكبة أولئك القائمين على إدارة الشأن الاقتصادي الكلي في الجزائر لأحدث الدراسات والبحوث والتطبيقات والبرامج ذات الصلة بالإدارة الحصيفة لسياسات الاقتصاد الكلي، وما يدل على ذلك هو حالة الاقتصاد الكلي في الجزائر: " فقد انخفض التضخم لكن زادت البطالة، وانخفض العجز الحكومي لكن زاد الفقر، وانخفض الالتجاء إلى المديونية لكن انخفضت الرفاهية، وارتفعت المداخل لكن انخفض مستوى المعيشة وزاد الدخل لكن انخفض التوزيع العادل له"(19).

الخاتمة

مما سبق تبيانه في هذه الورقة البحثية، أن البرمجة المالية إذا تجاوزنا عيوبها يمكن أن تضمن لنا الإدارة الحصيفة لسياسات الاقتصاد الكلي، وهذا في الجزائر، بشرط توافر الإرادة السياسية لصناع القرار الاقتصادي في الجزائر وإقتناعهم بجدوى البرمجة المالية ودورها الفعال في تحقيق فعالية إدارة سياسات الاقتصاد الكلي .

وبالتالي: "فإن التطبيق الفعال للبرمجة المالية - التي يجب أن تعطي أهمية كبيرة ضمن أولويات أجندة السياسات الاقتصادية في أي دولة، خاصة في الدول العربية والنامية ومنها الجزائر كإلتزاما منها بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي - من الناحية الفنية، يتطلب الأمر ما يلي:

- 1- الاهتمام الجاد بتطوير قاعدة البيانات.
- 2- التطبيق الجيد للإجراءات والمهام داخل البنك المركزي.
- 3- إنشاء روابط قوية بين مديري إدارات السيولة في البنوك المركزية ومديري إدارات الموازنة في وزارات المالية.
- 4- التدريب الفني لضمان الفهم العميق لمنهجية البرمجة المالية من جانب الاقتصاديين القائمين عليها.(20)"

المراجع :

- 1- عمر الأيوبي: "معجم الاقتصاد"، أكاديميا، بيروت، لبنان 1995، ص 131.
- 2- ورقات "مفاهيم مالية"، الصادرة عن المعهد المصرفي المصري، العدد 3، من موقع www.ebi.gov.eg، كتلخيص وترجمة لكل من :
*-Bruce R. Bolnick, "The Role of Financial Programming in Macroeconomic Policy Management " , Development Discussion Paper No.720, September 1999, Harvard Institute For International Development.
*- Zubair Khan, Lectures on Financial Programming, January 2004, Egyptian Banking Institute.
- 3- هورست أفهليد: " اقتصاد يغدق فقرا، التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى مجتمع منقسم على نفسه"، عالم المعرفة، الكويت، 2007، ترجمة عدنان عباس علي، ص 34.
- 4- جوان روبنسن وجون استويل: "مقدمة في علم الاقتصاد الحديث"، دار الطليعة بيروت، لبنان، 1988، ص 209-210.
- 5- عمر الأيوبي: مرجع سبق ذكره، ص 266.
- 6- Daniel labaronne, "macroseconomie, croissance, cycles et fluctuations", édition du seuil, Paris, 1999, p59.
- 7- رمزي زكي: "الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، عالم المعرفة، الكويت، 1997، ص 30.
- 8- At E1 the economy is in short-run equilibrium where the aggregate demand curve AD1 intersects the SRAS curve. At E1, there is an inflationary gap of $Y1 - YE$. A contractionary fiscal policy—reduced government purchases, an increase in taxes, or a reduction in government transfers—shifts the aggregate demand curve leftward. It can close the inflationary gap by shifting AD1 to AD2, moving the economy to a new short-run equilibrium, E2, which is also a long-run equilibrium.
- 9- At E1 the economy is in short-run equilibrium where the aggregate demand curve AD1 intersects the SRAS curve. At E1,

there is an inflationary gap of $Y1 - YE$. A contractionary fiscal policy—reduced government purchases, an increase in taxes, or a reduction in government transfers—shifts the aggregate demand curve leftward. It can close the inflationary gap by shifting $AD1$ to $AD2$, moving the economy to a new short-run equilibrium, $E2$, which is also a long-run equilibrium.

10-تقارير ونشريات صندوق النقد الدولي لعدة سنوات، مأخوذة من موقع www.imf.org

11-Daniel martina, précis d'économie, Nathan, Paris, 1997, p06.

12-At the equilibrium interest rate, the quantity of loanable funds supplied equals the quantity of loanable funds demanded. Here the equilibrium interest rate is 8%, with \$300 billion of funds lent and borrowed. Investment spending projects with a rate of return of 8% or higher receive financing; those with a lower rate of return do not. Lenders who demand an interest rate of 8% or lower have their offers of loans accepted; those who demand a higher interest rate do not.

13-ورقات "مفاهيم مالية"، مرجع سبق ذكره.

14-تقارير التنمية الاقتصادية في العالم لعدة سنوات، فصول الدول والاقتصاديات ذات الدخل المنخفض، مأخوذة من موقع www.imf.org.

15-ورقات "مفاهيم مالية"، مرجع سبق ذكره.

16-جوزيف ستيجليتز، كبير الاقتصاديين لدى البنك العالمي سابقا، نقلا عن هورست أفهيلد، مرجع سبق ذكره، ص 198.

17-In the late 1980s and early 1990s, surges in the rate of money supply growth in Brazil were reflected in nearly simultaneous surges in inflation, with no obvious lag.

18-ورقات "مفاهيم مالية"، مرجع سبق ذكره.

19-عبد اللطيف بلغرس: "اقتصاد العملة وفعالية السياسة الاقتصادية، بين تسبب النتائج وتأثير العوامل - دراسة حالة السياسة النقدية والمالية-"، مداخلة ملقاة في شكل ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي السياسات الاقتصادية: واقع وأفاق يومي 29/30 نوفمبر 2004، بكلية الاقتصاد والتسيير جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

20-ورقات "مفاهيم مالية"، مرجع سبق ذكره، بتصرف الباحث.